● أخبار قصيرة

ترامب يواجه تراجعاً متزايداً في ثقة الناخبين بإدارته للاقتصاد

أفادت بلومبرغ أنّ دونالد ترامب يواجه تراجعاً متزايداً في ثقة الناخبين تجاه إدارته للاقتصاد مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي. وتشير نتائج استطلاعها إلى تراجع شعبيته إلى أدنى مستوياتها خلال فترتيه الرئاسيتين. وتبرز المخاوف من غلاء المعيشة والتضخم وارتفاع أسعار البنزين وإغلاق مضيق هرمز كعوامل ضغط رئيسية على الاقتصاد الأميركي. ويتوقع خبراء ارتفاع التضخم إلى أكثر من أربعة في المئة وتراجع الثقة الاستهلاكية والأجور الحقيقية. كما يحذر محللون من أنّ تباطؤ الاقتصاد المرتبط بالعدوان الأمريكي الصهيوني على إيران قد ينعكس على إنفاق الأسر قبل انتخابات الكونغرس ويضعف فرص الجمهوريين. مع توقع تأثير ذلك على نتائج انتخابات نوفمبر المقبلة في الولايات المتحدة الأميركية.

الرئيس الكوبي يكشف ثلاثة سيناريوهات تدرسها واشنطن ضد كوبا

قال الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل بيرموديز إنّ الولايات المتحدة تدرس ثلاثة سيناريوهات محتملة ضد كوبا في ظل استمرار الضغوط الاقتصادية والسياسية. ويتمثل السيناريو الأول في دفع البلاد نحو انفجار اجتماعي عبر خنق الاقتصاد، ثم استخدامه ذريعة للتدخل تحت شعار المساعدات الإنسانية. أمّا الثاني فيقوم على فرض «حوار قسري» مع ضغط اقتصادي شديد يهدف إلى السيطرة على الاقتصاد الكوبي وصولاً إلى تغيير النظام، بالتزامن مع انسحاب شركات أجنبية بسبب العقوبات. بينما يتمثل السيناريو الثالث في احتمال اللجوء إلى عدوان عسكري.

إيطاليا تحقق مع بن غفير بسبب أسطول غزة

وضع الادعاء العام الإيطالي وزير الأمن القومي الصهيوني إيتمار بن غفير قيد التحقيق للاشتباه بتورطه في احتجاز وسوء معاملة ناشطين شاركوا في أسطول غزة الشهر الماضي، بينهم مواطنون إيطاليون. ويأتي التحقيق عقب انتقادات دولية واسعة لطريقة تعامل السلطات الصهيونية مع الناشطين بعد اعتراض الأسطول في المياه الدولية.

وأثار بن غفير جدلاً إضافياً بعد نشره مقطع فيديو يظهر محتجزين من الأسطول وهم مقيدو الأيدي وراكعون، ما دفع روما إلى اعتبار المعاملة «غير مقبولة» واستدعاء السفير الصهيوني لطلب توضيحات. كما طالبت الحكومة الإيطالية الاتحاد الأوروبي بدراسة فرض عقوبات عليه، في حين أعلنت فرنسا منعه من دخول أراضيها.

ويعيد رسم خريطة القوة في آسيا

قمة شي – كيم تُطلق تحالفاً آسيوياً يكبح النفوذ الأمريكي

القمة الصينية–الكورية الشمالية تعلن مرحلة تعاون جديدة وشراكة استراتيجية شاملة تعكس تحولات جيوسياسية وتوترات متصاعدة في آسيا

الوفاق/ تأتي القمة التي جمعت الرئيس الصيني شي جين بينغ بالزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في لحظة آسيوية حساسة، تتشابك فيها التحولات الجيوسياسية مع تصاعد التوترات الدولية، وتبرز فيها الصين كقوة صاعدة تسعى إلى إعادة صياغة التوازنات الإقليمية بما يتناسب مع مصالحها الإستراتيجية. الزيارة، التي تُعد الأولى للرئيس الصيني إلى بيونغ يانغ منذ سبع سنوات، لم تكن مجرد خطوة بروتوكولية أو استعادة لدفء العلاقات التقليدية، بل كانت إعلاناً واضحاً عن دخول البلدين في مرحلة جديدة من التعاون العميق، مرحلة تتجاوز حدود التاريخ المشترك لتصل إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية الشاملة.

هذا «العهد الجديد»، كما وصفته وكالة الأنباء المركزية الكورية، لا يمكن فهمه بمعزل عن السياق الدولي الراهن: تصاعد التنافس بين الصين والولايات المتحدة، وتنامي القدرات النووية والصاروخية لبيونغ يانغ. كل هذه العوامل تجعل من القمة حدثاً مفصلياً يُعيد ترتيب أوراق المنطقة، ويمنح الصين وكوريا الشمالية مساحة أوسع للتحرك في مواجهة الضغوط الغربية، ويؤسس لمرحلة جديدة من التوازنات التي قد تغيّر شكل آسيا في السنوات المقبلة.

شراكة استراتيجية تعيد رسم التحالف الصيني–الكوري الشمالي

تعكس التصريحات الرسمية الصادرة عن بكين وبيونغ يانغ أنّ القمة بين الجانبين لم تكن مجرد لقاء دبلوماسي اعتيادي، بل محطة مفصلية في مسار العلاقات الثنائية، تستهدف بناء شراكة إستراتيجية أكثر عمقاً واتساعاً. فالإعلان عن «بدء عهد جديد» في العلاقات بين البلدين يحمل دلالات واضحة على الانتقال من التعاون التقليدي إلى مستوى أعلى من التنسيق السياسي والاقتصادي والأمني، بما يُعزز قدرة الطرفين على التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة.

وقد أكد الزعيم الكوري الشمالي أنّ تطوير العلاقات مع الصين يُمثل «أهم مهمة إستراتيجية» لبلاده، في إشارة إلى المكانة المحورية التي تحتلها الصين باعتبارها الداعم السياسي والاقتصادي والأمني الأبرز لبيونغ يانغ. وفي المقابل، شددت بكين على استمرار دعمها لكوريا الشمالية في مواجهة الضغوط الخارجية، بما يعكس حرصها على الحفاظ على استقرار حليفها الإستراتيجي في شمال شرق آسيا.

كما أنّ الاتفاق على تعزيز التعاون الإستراتيجي والدفاع عن سيادة البلدين وأمنهما يكشف عن توافق متزايد في الرؤى تجاه القضايا الأمنية الإقليمية، ولا سيّما في ظل تصاعد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة المحيط الهادئ، وتنامي التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة وكل من اليابان وكوريا الجنوبية. ويشير ذلك إلى أنّ الجانبين يسعيان إلى تعزيز التنسيق المشترك لحماية مصالحهما الإستراتيجية وترسيخ توازنات إقليمية أكثر انسجاماً مع رؤيتهما الأمنية والسياسية.

التحالف الأمني في مواجهة الضغوط الأمريكية وتغيّر موازين القوى

يمثل البُعد الأمني الركيزة الأكثر حساسية في العلاقات الصينية–الكورية الشمالية، إذ يجمع البلدين إدراك مشترك بأنّ البيئة الإستراتيجية المحيطة بهما تشهد تحولات متسارعة وتحديات متزايدة. فمع استمرار العقوبات على بيونغ يانغ، وتصاعد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بات التنسيق بين بكين وبيونغ يانغ يُنظر إليه بوصفه ضرورة إستراتيجية تتجاوز حدود المصالح الآنية إلى حسابات الأمن القومي طويل الأمد.

وترى كوريا الشمالية في الصين سنداً سياسياً واقتصادياً قادراً على تخفيف آثار الضغوط الدولية ومنع محاولات عزلها، بينما تنظر الصين إلى كوريا الشمالية باعتبارها عمقاً جيوسياسياً مهماً وحاجزاً إستراتيجياً يحدّ من تمدد النفوذ العسكري الأمريكي بالقرب من حدودها. ومن هذا المنطلق، فإنّ التأكيد المشترك على حماية السيادة والأمن لا يعكس مجرد موقف سياسي، بل يؤشر إلى توجه نحو تعزيز مستويات أعلى من التنسيق الأمني والدبلوماسي، وتوحيد المواقف في القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

الاقتصاد.. ركيزة الشراكة ومحرك الاستقرار والتنمية

إذا كان الأمن يُمثل الضمانة السياسية للعلاقة بين البلدين، فإنّ الاقتصاد يُشكل العمود الفقري الذي يمنح هذه العلاقة قدرتها على الاستمرار والتطور. فالصين تُعد الشريك التجاري الأول لكوريا الشمالية والمصدر الرئيسي للغذاء والطاقة والسلع الأساسية، ما يجعلها شرياناً حيوياً للاقتصاد الكوري الشمالي وعاملاً أساسياً في دعم استقراره وقدرته على مواجهة التحديات الاقتصادية. وتعكس التفاهمات التي برزت في القمة رغبة مشتركة في الارتقاء بالتعاون الاقتصادي إلى مستويات أكثر عمقاً واتساعاً، عبر توسيع الاستثمارات، وتعزيز مشاريع البُنية التحتية، وتطوير التعاون في قطاعات الطاقة والزراعة والصناعة والتكنولوجيا، إلى جانب تسهيل حركة التجارة والتبادل عبر الحدود. وتُمثل هذه الخطوات فرصة لبيونغ يانغ لتعزيز قدراتها التنموية وتحسين أوضاعها الاقتصادية، في وقت تسعى فيه إلى تقليل آثار العقوبات والقيود المفروضة عليها.

وفي المقابل، تنظر بكين إلى هذا التعاون من زاوية إستراتيجية أوسع، إذ ترى في كوريا الشمالية شريكاً مهماً في مشاريع التنمية الإقليمية، وعنصراً مؤثراً في استقرار المناطق الحدودية، فضلاً عن دورها المحتمل في دعم الرؤية الاقتصادية الصينية الرامية إلى تعزيز الترابط التجاري والبُنية التحتية في آسيا. ومن ثم، فإنّ تعميق التعاون الاقتصادي لا يُمثل مجرد تبادل للمصالح، بل استثماراً طويل الأمد في تعزيز النفوذ المتبادل وترسيخ أسس شراكة إستراتيجية أكثر متانة واستدامة.

دلالات التوقيت.. رسالة سياسية تتجاوز حدود الزيارة

لم تكن الزيارة مجرد محطة بروتوكولية، بل جاءت في توقيت بالغ الحساسية يعكس حسابات إستراتيجية دقيقة لدى بكين وبيونغ يانغ. فبعد سبع سنوات من آخر زيارة لرئيس صيني إلى كوريا الشمالية، تعود القمة في ظل تحولات دولية متسارعة، وتصاعد المنافسة بين القوى الكبرى على النفوذ في آسيا. كما تتزامن مع تنامي الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهادئ وتعزيز التحالفات الأمنية مع اليابان وكوريا الجنوبية. وفي هذا السياق، تحمل الزيارة رسائل واضحة مفادها أنّ الصين عازمة على ترسيخ حضورها الإقليمي وحماية مصالحها الإستراتيجية، وأنّ كوريا الشمالية ما تزال شريكاً محورياً في حسابات الأمن والتوازنات الآسيوية. وبذلك، تتحول القمة إلى إعلان سياسي يؤكد أنّ بكين تسعى إلى لعب دور أكثر تأثيراً في رسم مستقبل المنطقة. ختاماً تُمثل القمة الصينية–الكورية الشمالية تحولاً إستراتيجياً يتجاوز التعاون التقليدي نحو شراكة شاملة في السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا والأمن والدفاع. وتكشف التفاهمات المعلنة عن رؤية مشتركة لتعزيز الاستقلالية الإستراتيجية ومواجهة الضغوط والعقوبات الغربية، والحد من محاولات الولايات المتحدة توسيع نفوذها العسكري والسياسي في شرق آسيا. وإذا تحولت هذه التفاهمات إلى خطوات عملية، فقد تسهم في إعادة رسم موازين القوى الإقليمية، وتمنح بكين وبيونغ يانغ دوراً أكبر في صياغة ترتيبات الأمن والاستقرار في المنطقة بعيداً عن الهيمنة الأمريكية التقليدية.

قصف الاحتلال متواصل على خان يونس.. وتدهور حاد في الخدمات الأساسية

تواصل قوات العدو الصهيوني خروقاتها الميدانية في قطاع غزة رغم سريان اتفاق وقف إطلاق النار، حيث شهدت مناطق عدة، صباح الاثنين ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٦، عمليات قصف مدفعي وإطلاق نار استهدفت خصوصاً المناطق الشرقية من مدينة خان يونس جنوب القطاع. وشملت الاعتداءات قصفاً مدفعياً وإطلاق قنابل إنارة ودخانية قرب شارع صلاح الدين ودوار بني سهيلا، إلى جانب استهداف المناطق الشرقية من مدينة غزة بنيران الآليات العسكرية.

وجاءت هذه التطورات بعد ساعات من استشهاد أربعة فلسطينيين وإصابة آخرين جراء غارة صهيونية استهدفت حي النصر غرب مدينة غزة، في مؤشر على استمرار التصعيد الميداني والخروقات المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تتواصل عمليات القصف وإطلاق النار في مناطق مختلفة من القطاع، ما يزيد من معاناة السكان المدنيين الذين يواجهون أوضاعاً إنسانية صعبة في ظل تراجع الخدمات الأساسية ونقص الإمدادات الحيوية.

وفي السياق ذاته، حذر مراقبون ومؤسسات حقوقية من التداعيات الخطيرة لاستمرار الاعتداءات والإجراءات الصهيونية على الأوضاع الإنسانية في غزة، خاصةً مع تفاقم النقص في المواد الغذائية والأدوية والوقود، وازدياد الضغوط على القطاع الصحي والخدمات الأساسية.

من جهته، انتقد مركز غزة لحقوق الإنسان قرار سلطات الاحتلال إغلاق معابر القطاع، بما فيها معبرا كرم أبو سالم ورفح، على خلفية التطورات الإقليمية والتصعيد العسكري في المنطقة، معتبراً أنّ هذه الخطوة تُمثل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي بحق أكثر من مليوني فلسطيني.

وأكد المركز أنّ إغلاق المعابر يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، ويحرم السكان من احتياجاتهم الأساسية، ويهدد حياة آلاف المرضى والجرحى الذين يعتمدون على فتح المعابر لتلقي العلاج.

وأشار المركز إلى أنّ القطاع يعاني أساساً من نقص حاد في المساعدات والوقود مقارنة بالاحتياجات الفعلية، محذراً من أنّ استمرار إغلاق المعابر سيؤدي إلى مزيد من التدهور الإنساني. ودعا إلى فتح جميع المعابر بشكل فوري وغير مشروط، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية والوقود، وتأمين حرية تنقل المرضى والمسافرين، مطالباً المجتمع الدولي بالتدخل العاجل لمنع تفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة.

المقاومة تضرب بقوة.. ١٦ هجوماً لحزب الله ضد قوات الاحتلال جنوب لبنان

أعلن حزب الله تنفيذ ١٦ عملية عسكرية ضد قوات العدو الصهيوني في جنوب لبنان، مؤكداً أنّ الهجمات جاءت رداً على خروقات الاحتلال لاتفاق وقف إطلاق النار والاعتداءات المتواصلة على القرى الجنوبية. وقال الحزب إنّ عملياته أسفرت عن إصابات في صفوف القوات الصهيونية واستهدفت تجمعات للجنود والآليات العسكرية في عدة مناطق.

وشملت الهجمات قصف تجمعات للجيش الصهيوني بالصواريخ والمسيّرات في بلدات بيت ياحون ورشاف وعيناتا ويحمر الشقيف والناقورة والطيري، إضافة إلى استهداف آليات عسكرية ولوجستية مستخدمة في نقل الذخائر. كما أعلن الحزب تدمير وإعطاب عدد من الجرافات والآليات العسكرية، بينها آلية اتصالات وآليات نقل ذخيرة، مشيراً إلى احتراق بعضها نتيجة الضربات.

وفي إطار العمليات، استهدف حزب الله أيضاً مربضاً مدفعياً صهيونياً في بلدة العديسة بصليات صاروخية، كما أعلن التصدي لطائرة مسيّرة صهيونية من طراز «هرمز ٤٥٠» في أجواء إقليم التفاح بصاروخ أرض-جو، ما أجبرها على الانسحاب.

وتأتي هذه التطورات في ظل استمرار التوتر رغم اتفاق وقف إطلاق النار الهش الساري منذ نيسان/أبريل الماضي، والذي جرى تمديده بوساطة أمريكية حتى مطلع تموز/يوليو المقبل. ويشهد جنوب لبنان تصعيداً متواصلاً من العدو الصهيوني ضد المدنين اللبنانيين، وسط تحذيرات من اتساع رقعة المواجهة وتفاقم الأوضاع الإنسانية والأمنية في المنطقة.